

واقع الحركة التعاونية الفلسطينية وسبل تطويرها من وجهة نظر أصحاب القرار وصانعي السياسات

The Condition and Potential Development of the Palestinian Cooperative Movement from the Perceptions of Policy and Decision Makers

صلاح الزرو

Salah Al-Zaru

جامعة بوليتكنك فلسطين، الخليل، فلسطين

بريد الكتروني: szaroo@gmail.com

تاريخ التسليم: (٢٠١١/٧/٣١)، تاريخ القبول: (٢٠١٢/١/٢٤)

ملخص

هذه دراسة تحليلية تركز على السياسات والاستراتيجيات، وتهدف إلى استكشاف وجهات نظر متخذي السياسات وصانعي القرارات حول واقع الحركة التعاونية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، وآفاق تطويرها المستقبلية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي من شأنها المساعدة في تفعيل الحركة التعاونية وإخراجها من أزمتها الحالية، وتحويلها إلى وحدات اقتصادية منتجة قادرة على المساهمة الفاعلة والمستدامة في عملية التنمية الشاملة، وخلق فرص عمل. تعتمد هذه الدراسة على المنهجين الكمي والكيفي. وقد تم الحصول على المعلومات من مصادر أولية وثانوية. أما المصادر الأولية فتكونت من معلومات تم الحصول عليها مباشرة من وزارة العمل الفلسطينية، ومن التقارير والدراسات غير المنشورة، ومن مقابلات شبه منتظمة مع ١٤ شخصا من متخذي القرارات وصانعي السياسات المتعلقة بالتعاونيات في كل من وزارة العمل والحركة التعاونية. بينما تكونت المصادر الثانوية من مراجعة الأدبيات المطبوعة المتوفرة حول الحركة التعاونية الفلسطينية بعد العام ١٩٩٤.

Abstract

This is an analytical study on policies and strategies. It aims to explore views of decision makers and policy makers about the situation and potential development of Palestinian cooperatives since the establishment of the Palestinian Authority in 1994. Many results and

recommendations are presented in order to activate the cooperative movement and overcome its current crisis, and enable it to contribute to the comprehensive and sustainable development process and job creation. The study depends on both qualitative and quantitative approaches, and the data is obtained from both primary and secondary resources. The primary data was obtained directly from the Palestinian Ministry of Labour, from unpublished reports and studies and from semi-structured interviews with 14 policy makers. The secondary data was generated from reviewing the available literature on Palestinian cooperatives that has emerged since 1994.

مقدمة

يعتبر القطاع التعاوني احد القطاعات الرئيسة والهامة، الذي يمكن - إذا ما أحسن توظيفه- أن يساهم بفاعلية في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز السلم الاهلي، والممارسة الديمقراطية السليمة التي تشجعها وتعمل بروحها المبادئ الرئيسة المعروفة للفكر التعاوني، والمتمثلة في العضوية التطوعية والمفتوحة للجميع، والإدارة الديمقراطية، واستقلالية القرارات، والمشاركة الاقتصادية للأعضاء، والتعاون بين التعاونيات، وأهمية الاهتمام بالمجتمع، والتدريب والتعليم وتوفير المعلومات للأعضاء (صرصور، ٢٠٠٩، ص٢).

اقتصاديا، بنيت فكرة الجمعية التعاونية على أساس تطوير مشروع اقتصادي تعاوني، يعود بالنفع على الأعضاء المشاركين فيه، ومن ثم على المجتمع، لذا لا يخفى الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة التعاونية إذا ما حققت انتشارا أفقيا، وقبولا جماهيريا، كما لا يخفى الدور الذي يمكن أن تلعبه في المساهمة في عملية الإنتاج، ومحاربة الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل. إن الاطلاع على الدور الذي تلعبه الحركات التعاونية في دول العالم المختلفة يعطي فكرة عن الدور الاقتصادي للجمعيات التعاونية، فوفقا للتحالف الدولي للتعاون (ICA) وهو الممثل للحركة التعاونية الدولية، والذي ينتمي إليه ٢٥١ إطارا تعاونيا من ٩٤ دولة في العالم يمثلون مليار نسمة، فإن الحركة التعاونية الدولية توفر ١٠٠ مليون فرصة عمل حول العالم.

ولا عجب في ذلك إذا علمنا مثلا أن ٥٠% من السكان في سنغافورة ينتمون إلى جمعيات تعاونية، وفي كندا تبلغ هذه النسبة ٤٠%، وفي ألمانيا والارجنتين تصل هذه النسبة إلى ٢٥%. وتوفر الحركة التعاونية في ألمانيا ٤٤٠ ألف فرصة عمل، وفي فرنسا توفر الحركة التعاونية مليون فرصة عمل، ويتجاوز رأس المال المدور للجمعيات التعاونية فيها ١٨١ مليار يورو، وفي إيطاليا يوجد أكثر من ٧٠ ألف جمعية تعاونية توفر مليون فرصة عمل، وفي بلجيكا تسيطر الحركة التعاونية على ١٩.٥% من سوق الاسهم، وفي كينيا تساهم الحركة التعاونية بنسبة ٤٥% من الناتج القومي الإجمالي، وفي كندا تنتج جمعيات السكر التعاونية ٣٥% من حاجة العالم من هذه السلعة، وفي فلندا تنتج الجمعيات التعاونية ٩٦% من حاجة البلاد من الألبان،

و٧٤% من حاجة البلاد من اللحوم، و٥٠% من حاجتها من البيض (ICA، ٢٠١١). وفي فلسطين لعبت التعاونيات دوراً واضحاً في تنفيذ كثير من مشاريع الإسكان مثل ضواحي الإسكان التعاونية، التي تم التركيز عليها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بتشجيع من اللجنة الفلسطينية-الأردنية المشتركة، وإقامة العديد من المشاريع الاقتصادية وخاصة استصلاح الأراضي، والمشاريع الزراعية، ومعاصر الزيتون، وإنشاء مرافق ومنشآت التسويق والتصدير وغيرها (مقابلة رقم ٢).

اجتماعيا، تعمل الجمعيات التعاونية على تعزيز العلاقات والتنظيمات الاجتماعية، وتوثيق الروابط، وتحقيق التفاعل والاندماج داخل المجتمعات المحلية، وتعزيز قيم التعاون والتسامح والترابط؛ مما يحفظ النسيج الاجتماعي، ويساهم في دعم السلم الأهلي، والاستقرار الاجتماعي (مقابلة رقم ٢).

سياسيا، يمكن للجمعيات التعاونية أن تكون مؤسسات تعليمية ومدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية وتعزيز ممارستها، إن الفكر الذي تقوم عليه التعاونيات هو فكر ديمقراطي تشاركي، وعملية اتخاذ القرار داخل الجمعيات هي عملية ديمقراطية مسؤولة مرتبطة بمصالح الأعضاء، وممارستها تعني ممارسة الديمقراطية وتفعيلها وتعزيزها، فالديمقراطية ليست شعارات إنما هي ممارسة وثقافة تبدأ من القاعدة، وتطال كل المستويات والقطاعات (مقابلة رقم ٢). كما أن الديمقراطية التعاونية هي ديمقراطية متميزة وخلقة، حيث يفترض في الممارسة الديمقراطية التي تتم داخل الجمعيات التعاونية أن تقوم على أساس القدرة والكفاءة والنزاهة، وليس الجهوية أو القبلية أو الفصائلية أو الطائفية، مما يساهم في تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ويحفظ نسيجه الاجتماعي، ويدعم أهدافه الوطنية (مقابلة رقم ٣).

إن الحركة التعاونية في فلسطين والتي يقترب عمرها من مائة عام، قد شهدت ومنذ نشأتها تطورات عدة نتيجة معاصرتها لخمسة عهود سيادية مختلفة بدءاً بالاستعمار البريطاني، فالإدارة الأردنية في الضفة الغربية، والمصرية في قطاع غزة، ثم الاحتلال الإسرائيلي، وأخيراً عهد السلطة الوطنية الفلسطينية الذي بدأ في العام ١٩٩٤، حيث كان لهذه العهود المتعاقبة تأثيراتها المتباينة على مسيرة هذه الحركة ودورها. وما زالت هذه الحركة بحاجة لاهتمام الباحثين، ولكثير من البحث والتنقيب على مستويات عدة، لسبر غور جوانبها المختلفة، وتوثيق هذه الجوانب وتفصيلاتها باعتبارها جزءاً من تاريخ الحركة التعاونية، ومن أجل استخلاص الدروس المستفادة منها، ولفت اهتمام المعنيين بها.

مشكلة الدراسة

تُعنى هذه الورقة بالسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتطوير الحركة التعاونية، من خلال استكشاف وجهات نظر أصحاب القرار وصانعي السياسات في القطاع الحكومي والتعاوني في واقع الحركة التعاونية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وإدراك تصوراتهم حول سبل تطويرها واستنهاضها كقطاع وسيط بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، للمساهمة بفاعلية

في عملية التنمية والإنتاج، وتحقيق رؤية الحركة التعاونية "بتطوير قطاع تعاوني منتج ولديه استقلالية مالية، ومشغل ومساهم في الاقتصاد الوطني، ولديه قناعة وثقافة تعاونية" (الخطة الوطنية للتعاون ٢٠١١).

يمكن اعتبار هذه الورقة توثيقاً وتلخيصاً للحوار والنقاشات الجارية بين جميع الأطراف ذات العلاقة منذ قيام السلطة الفلسطينية وحتى الآن، حول آفاق تطوير الحركة التعاونية الفلسطينية، وتوجهاتها المستقبلية. ومما يميز هذه الدراسة عن غيرها من التقارير والدراسات التي تناولت الحركة التعاونية، أن الأخيرة كانت تستهدف إسماع صوتهما لأصحاب القرار وصانعي السياسات، لكن هذه الورقة تعكس وجهة نظر صانعي القرار أنفسهم، وما يرونه مطلوباً من واقع اطلاعهم وتجربتهم.

تحاول هذه الورقة الإجابة على الأسئلة التالية: هل الحركة التعاونية الفلسطينية في أزمة؟ وإن كانت كذلك ما هي مظاهر هذه الأزمة؟ وكيف يمكن الخروج من الأزمة واستنهاض الحركة التعاونية؟ كيف يمكن أن تصبح الجمعيات التعاونية وحدات اقتصادية منتجة معتمدة على نفسها؟ وما هي السياسات والاستراتيجيات التي يمكن تبنيها على هذا الصعيد؟

منهجية الدراسة

رغم اعتماد هذه الدراسة على المنهجين الكمي والكيفي (Quantitative & Qualitative) فإنها تركز على المحتوى والمبادرات والأفكار، أكثر مما تُعنى بالنسب والأرقام وغيرها من المؤشرات الكمية رغم ورودها في أكثر من موضع في هذه الدراسة. وقد تم الحصول على المعلومات من مصادر أولية وثانوية، أما الأخيرة فتمثلت في مراجعة الأدبيات المنشورة المتوفرة، من كتب ودراسات وتقارير وغيرها، وأما المصادر الأولية فتمثلت في معلومات تم الحصول عليها من ثلاثة مصادر:

المصدر الأول: الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل مباشرة، والثاني: التقارير والدراسات غير المنشورة، مثل تقارير وزارة العمل، وخططها الخاصة بالتعاونيات، وتقارير الدراسات الاستشارية، والوثائق الصادرة عن المؤتمر التعاوني الأول الذي عقد في العام ٢٠٠٩، ومشروع قانون التعاون الجديد. أما **المصدر الثالث:** فتمثل بمعلومات تم الحصول عليها من خلال ١٤ مقابلة شبه منتظمة (Semi-structured interviews) مع مجموعتين من متخذي القرارات وصانعي السياسات في القطاعين الحكومي والتعاوني، المجموعة الأولى تكونت من مسؤولين من وزارة العمل، حيث شارك فيها خمسة مسؤولين من الصف الأول في الوزارة من ذوي العلاقة بالحركة التعاونية ومن ضمنهم وزير العمل، والمجموعة الثانية تكونت من ثمانية من رؤساء ومسؤولي الاتحادات القطاعية التعاونية إضافة إلى رئيس الاتحاد التعاوني العام.

محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على تناول واقع القطاع التعاوني في فلسطين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فقط، كما أنها تركز على الإلمام بوجهات نظر متخذي القرارات وصانعي السياسات دون غيرهم من الفئات ذات العلاقة، وذلك للتركيز على موضوع الدراسة من جانب، ولغياب قاعدة معلومات شاملة حول الحركة التعاونية من جانب آخر، إضافة لعدم توفر الوقت والإمكانات للإحاطة بوجهات نظر الفئات الأخرى المعنية بموضوع البحث. ورغم أن هذه الدراسة تغطي نظرياً شطري الوطن: الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن حصار قطاع غزة والانقسام الفلسطيني لم يمكنا الباحث من إجراء أي مقابلات مع أي من قيادات الحركة التعاونية في قطاع غزة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تتناول الحركة التعاونية محلياً وعربياً ودولياً، فعلى الصعيد المحلي تعرضت الكثير من الدراسات للحركة التعاونية الفلسطينية من جوانب مختلفة وفي فترات متباعدة، إلا أن أغلب الدراسات المنشورة تتناول الفترة التي سبقت ظهور السلطة الفلسطينية، أما الدراسات التي تتناول الحركة التعاونية بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء كانت منشورة أم غير منشورة، فهي قليلة.

أما الدراسات المنشورة فمنها دراسة (ابو ليدة وآخرون، ٢٠٠٠) بعنوان "أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين" والتي هدفت إلى بناء قاعدة معلومات حول الجمعيات التعاونية في فلسطين وقد غطت الدراسة ٢٢٢ جمعية تعاونية عاملة، إلا أنها استنتجت جمعيات الإسكان التعاونية.

ومن هنا دراسة (مركز التعليم المستمر، ٢٠٠٣) في جامعة بيرزيت وهي عبارة عن "مراجعة تقييمية للجمعيات التعاونية للتسليف والادخار". أجريت على عينة مكونة من ٢١ جمعية وذلك لتقييم التقدم في مشروع جمعيات التسليف، والذي نفذ من قبل لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية. وقد لاحظت هذه المراجعة القدرات الإدارية المحدودة لإدارة الجمعيات. وكان مما دعت إليه هذه المراجعة هو الحث على تصميم نظام تقارير منتظم للحصول على المعلومات والمعطيات اللازمة على مستوى الإنجازات. ويلاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على نوع واحد من الجمعيات وهي جمعيات التسليف والتوفير، ولم تكن شاملة لكل القطاعات التي تعمل بها الحركة التعاونية.

وتعتبر دراسة (عدوان ونوفل ٢٠١٠) حول الجمعيات التعاونية الزراعية من أحدث الدراسات التي تناولت واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين وأفاق تطويرها، وقد طرحت هذه الدراسة ٣٥ توصية لتطوير هذا القطاع على وجه التحديد من جوانبه المختلفة.

كما طرحت وزارة العمل في العام ٢٠١١ خططها الاستراتيجية لتطوير العمل التعاوني ٢٠١١-٢٠١٣ والتي جاءت بعد نقاش مستفيض مع جميع الأطراف ذات العلاقة، وقد حددت الخطة أربعة أهداف استراتيجية لها هي: توفير بيئة مؤسسية تمكن من تنمية الحركة التعاونية كأحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وزيادة إجمالي قيمة الاستثمارات القائمة للجمعيات التعاونية، وتحسين الأداء العام للجمعيات التعاونية القائمة بما ينسجم مع أفضل الممارسات في العمل التعاوني، وتشجيع مبادرات مجتمعية جديدة لإقامة جمعيات تعاونية قابلة للتطور أو لتطوير ما هو قائم منها. تجدر الإشارة أن كثيرا من أصحاب القرار في الحركة التعاونية، يعتقدون أن من المشكوك فيه أن يتم تحقيق الأهداف الكبيرة التي وضعت لهذه الخطة خلال السنوات الثلاث المقررة لها (المقابلات رقم ٦، ١٠، و ١٤).

أما الدراسات غير المنشورة فمنها دراسة (كسيري، ٢٠٠٨) وهي رسالة ماجستير ناقشت "التحديات الإدارية والمالية التي تواجه جمعيات التوفير والتسليف النسوية التعاونية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر أمينات صناديق المجموعات". وقد خلصت إلى أن هذه الجمعيات تعاني من خرق في تطبيق المبادئ التعاونية التي تميز الجمعيات التعاونية عن باقي المؤسسات الاقتصادية، وأن هناك تحديات إدارية وأخرى مالية تقف عائقاً أمام أمينات الصناديق لتطوير أعمال تلك الجمعيات. وأوصت الدراسة بتفعيل دور وزارة العمل الفلسطينية كونها الجهة المختصة والمشرفة على عمل الجمعيات التعاونية. ويلاحظ أن هذه الدراسة لم تشمل مناطق وسط وجنوب الضفة وقطاع غزة، وركزت كسابقاتها على جمعيات التسليف والتوفير دون غيرها.

وهناك دراسة (حنني، ٢٠٠٨) بعنوان "دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية". وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية من خلال التعرف على الخدمات المختلفة التي تقدمها هذه الجمعيات لجمهور الأعضاء المنتسبين، كما هدفت إلى التعرف على الواقع الإداري والتنظيمي لهذه الجمعيات، ودور المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بعمل الجمعيات التعاونية ومنها دائرة التعاون في وزارة العمل. ويلاحظ على هذه الدراسة تركيزها مثل سابقتها على منطقة شمال الضفة فقط.

وهناك مجموعة من أوراق العمل، وتقارير الدراسات الاستشارية، التي كتبت بتمويل من جهات مانحة، أو مؤسسات تنموية أو إغائية، وأهمها دراسة (Obeidat, 2005) حول "تطور الحركة التعاونية" والمقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والدراسة التي نفذتها منظمة العمل الدولية (ILO, 2008) حول واقع الجمعيات التعاونية، وهاتان الدراستان هما من أهم وأشمل الدراسات التي تمت حول الحركة التعاونية، وقد كانت الدراسة الأخيرة مرجعاً رئيساً لخطة الإدارة العامة للتعاون، والتي تبنت أغلب توصياتها بل جاءت على نسقها، كما كانت مرجعاً لأغلب الأوراق العلمية التي قدمت إلى مؤتمر "واقع وأفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية" والذي عقد في العام ٢٠٠٩. ومنها ورقة (قادوس، ٢٠٠٩) حول "تمويل الجمعيات التعاونية ودور الاتحادات التعاونية الفلسطينية والمؤسسات الداعمة في تطوير الحركة التعاونية"، والتي كانت استعراضاً عاماً لبعض السياسات التمويلية وانعكاسها على الجمعيات،

دون أن تخوض في تفاصيل الجوانب التمويلية والمالية للجمعيات. وورقة (صرصور، ٢٠٠٩) حول "قضايا واستراتيجيات بناء قدرات الجمعيات التعاونية الفلسطينية: نحو أداء تعاوني مميز" والتي ناقشت مجموعة من العوامل الداخلية المؤثرة على أداء الجمعيات التعاونية، وورقة (البرغوثي، ٢٠٠٩) والتي تناولت البعد القانوني ومنظومة التشريعات المؤثرة على الحركة التعاونية، وهناك أيضا دراسة (Polat, 2009) والتي ركزت هي الأخرى على البعد القانوني للتعاونيات في ظل قرب إصدار قانون التعاون الفلسطيني الأول.

أما على المستوى العربي، فهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى الحركة التعاونية العربية، لعل أحدثها دراسة (عبد الظاهر، ٢٠١٠) والتي استعرضت الدور الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات كمؤسسات مجتمعية شعبية في التنمية الشاملة، وقدرتها على القيام بهذا الدور طبقا لمفهوم التعاون وكيف يمكن تقييم التعاونيات، وكيف يمكن أن تصبح أحد أهم أساليب التنمية في الدول النامية، وذلك بهدف تفعيل دورها في إحداث التنمية الريفية الشاملة في القرية العربية. وتطرقت الدراسة أيضا إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه التعاونيات، وتحد من دورها ومنها العلاقة مع الدولة، ومشاكل البيئة القانونية، وصعوبات التمويل، والعلاقة بين التعاونيات الأساسية والاتحادات. وقد خلصت الدراسة إلى أن التعاونيات في الدول العربية ظلت لفترة طويلة من الزمن واقعة تحت ظروف ومشاكل وصعوبات متنوعة أعاققتها عن تحقيق أهدافها، وحدث من دورها في إحداث التنمية، ودعت إلى الاطلاع على التجارب التعاونية العالمية الناجحة للوصول إلى الأسلوب الأمثل لتنمية الحركة التعاونية العربية.

وفي دراسة أخرى لنفس الباحث (عبد، ٢٠١٠) حول "التعاونيات الزراعية وتحقيق الامن الغذائي العربي" تم استعراض مشكلة نقص الغذاء في العالم العربي، وسياسات وأليات تحقيق الامن الغذائي من خلال برامج مختلفه، وقد أشارت الدراسة إلى أن التعاونيات هي الشكل الانسب لإدارة وتنفيذ هذه البرامج لطبيعتها الاقتصادية التطوعية، وانتشارها الجغرافي الواسع. وسعيها لتلبية الحاجات الاساسيه للناس اعتمادا على الامكانيات الذاتية لهم، وتحقيق الامن الغذائي القطري وبالتالي القومي.

أما (السكري، ٢٠١٠) فأشار في دراسته "اتجاهات الاصلاح والتطوير في التعاونيات" إلى أن التعاونيات تمتلك امكانيات واعده للمساهمة في التنمية، وخلق فرص العمل ونشر الوعي، وتشير إلى الشروط والظروف المطلوبة لقيام الحركة التعاونية بهذا الدور، وأهمها تفعيل الاتحاد التعاوني العربي، وتوحيد التشريعات، والتدريب، وتطوير أساليب العمل، وتبادل المعلومات بين الاتحادات العربية، ومد أنشطتها إلى أوجه جديدة.

أما على المستوى الدولي فيمكن الإشارة إلى دراسة (Philip, 2003) بعنوان "دور التعاونيات في جنوب افريقيا في خلق فرص العمل وتقليل الفقر"، والتي وضحت الأسس التي تبنى عليها التعاونيات من حيث المبادئ والأنواع والتحديات، ودرست تجارب حركات تعاونية مختلفة كالإسبانية والإيطالية والصينية والهندية ومن ثم تعرضت إلى تجربة جنوب افريقيا، حيث خلصت الدراسة أن التعاونيات في جنوب افريقيا رغم عدم تطورها، كانت أداة لخلق فرص

العمل. أما (Dogarawa, 2005) فحاول في دراسته حول "دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية"، تفحص الطرق التي تعمل بها الجمعيات التعاونية كوكالات للتنمية المجتمعية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى حاجة التعاونيات إلى شرطين رئيسيين لكي تكون تعاونيات فعالة وناجحة، الأول: تعزيز البقاء والسلامة، وتحسين القدرة لخدمة الأعضاء، والثاني: الابقاء على المشاريع الاقتصادية المبدعة والمستدامة، والتي تمتلك القدرة على المنافسة.

أما ورقة (Polat, 2010) التي أعدها لمنظمة العمل الدولية حول "التعاونيات في الوطن العربي" فاستعرضت واقع التعاونيات في الوطن العربي ودورها في التنمية، وبينت دور منظمة العمل الدولية كشريك اجتماعي في التنمية التعاونية، واقترحت طرقاً لتقوية التعاون بين الحركات التعاونية والشركاء الاجتماعيين، والاستفادة من الدروس والعبر في التخطيط للمستقبل، وقد أشارت إلى مشاكل الحركة التعاونية العربية وأهمها غياب الاستقلالية، وضعف التنظيم المؤسسي، ونقص الشعور بالملكية، وضعف السياسات والتشريعات، وضعف مشاركة المرأة، والاعتماد على الحكومة والممولين. وخلصت الدراسة إلى أن معظم الدول العربية ليس لديها تجديد في سياسة وتشريعات التعاونيات، ورأت أنه يمكن اعتبار قانون التعاون الفلسطيني نموذجاً للمنطقة العربية. ودعت في توصياتها إلى سياسات تفضيلية، واضحة وواقعية، لدعم الحركة التعاونية، وإعادة النظر في دور الدولة في التعاونيات بحيث يكون دوراً داعماً لا مهيمناً، وأهمية تعزيز التعليم والتدريب التعاوني، وتشجيع التعاونيات النسوية.

تطور الحركة التعاونية الفلسطينية وواقعها الحالي

تعتبر الحركة التعاونية الفلسطينية من الحركات التعاونية العريقة في المنطقة، والتي تعود أصولها إلى العام ١٩٢٠، حيث صدر أول قانون تعاوني انتدابي عام ١٩٢٠، وفي العام ١٩٢٤ تم تسجيل أول جمعية تعاونية رسمية في فلسطين. وفي العام ١٩٣٣ صدر القانون المعدل رقم ٥٠ لقانون التعاون الانتدابي في فلسطين، تبعه في العام ١٩٣٤ صدور نظام التعاون رقم (١) ليشكل كل هذا قاعدة لانطلاق الحركة التعاونية الفلسطينية (Obiedat 2005, p13) ووصل عدد الجمعيات التعاونية في فلسطين في العام ١٩٣٨ إلى ١٢٣ جمعية، وقفز هذا الرقم في العام ١٩٤٨ إلى ٢٤٤ جمعية (صرصور، ٢٠٠٩، ص٣).

وشهد العهد الأردني (١٩٦٧-٤٨) انطلاقة أخرى في العمل التعاوني، الذي طبق عليه قانون التعاون الأردني الأول الصادر عام ١٩٥٢، حيث تم تقديم الكثير من التسهيلات والمساعدات الحكومية. وقد ارتفع عدد الجمعيات التعاونية في فلسطين ليصل في العام ١٩٦٧ إلى ٤١٨ جمعية، ووصل عدد أعضائها إلى ٤٣٠٠٠ شخص، وكان هذا العدد من الجمعيات يشكل ٦٠% من مجموع الجمعيات المسجلة في الأردن، أما في قطاع غزة التي كانت تحت الإدارة المصرية خلال الفترة (١٩٦٧-٤٩) فقد حافظت الجمعيات التعاونية التي وصل عددها عام ١٩٦٧ إلى ٦٠ جمعية على نشاط عادي، ولم ينشأ أي اتحاد جديد، وفي العام ١٩٦٥ أصدر الحاكم العام المصري لقطاع غزة أمراً أعطى بموجبه الحق للسلطات الحاكمة بتعيين كل أو

بعض أعضاء مجالس إدارات الجمعيات بدلا من المنتخبين، وهو الأمر الوحيد المنافي لمبادئ التعاون الذي يؤخذ على الإدارة المصرية في ذلك الحين (Obiedat 2005, p 14).

أما تحت الاحتلال الاسرائيلي (٦٧-١٩٩٤) فقد اختلف دور القطاع التعاوني بسبب احتلال الأرض والسيطرة على السكان، والإجراءات الاحتلالية المعيقة، والقيود على تسجيل الجمعيات التعاونية الجديدة، فخلال الفترة من ١٩٧٧ وحتى ١٩٩١ رفضت السلطات الإسرائيلية تسجيل أي جمعية جديدة، وكان الرد على طلب تسجيل جمعية جديدة يستغرق عادة أكثر من ٥ سنوات (كسبري، ٢٠٠٨، ص ١٣٣) وهو الأمر الذي اضطر المنظمة التعاونية الأردنية إلى المبادرة بتشجيع إنشاء جمعيات جديدة تابعة لها في الضفة الغربية، ودعم القائم منها، فوصل عدد الجمعيات في العام ١٩٩١ إلى ٦٥٩ ضمت ٤٨١١٤ عضوا (Obiedat, 2005, p10).

من الطبيعي أن يختلف دور الجمعيات التعاونية تحت الاحتلال الإسرائيلي عن دورها قبل الاحتلال، فلمّا كان العمل التعاوني مهماً جداً للتنمية في الأحوال الطبيعية، فإنه قد أصبح ضرورة ملحة تحت الاحتلال، حيث تعرض الشعب الفلسطيني والحركة التعاونية لضغوط غير مسبوقة، وقد لوحظ خلال هذه الفترة الدور الوطني الواضح للجمعيات التعاونية، وأصبح كثيرٌ منها أدواتٍ نضالية، عملت إضافة لعملها التعاوني كجمعيات خيرية ومؤسسات إغاثية. من أجل تثبيت المواطنين على أرضهم، واستنقاذ ما يمكن من الأراضي التي كانت معرضة للمصادرة، وهو ما يفسر الزيادة الواضحة في عدد الجمعيات الزراعية الذي ارتفع من ١٧٦ إلى ٣٥٣ جمعية، فقد شعر الفلسطينيون بالأخطار المحدقة بأرضهم، مما دفعهم إلى استخدام كل الوسائل الممكنة لحماية الأرض، وكان إنشاء الجمعيات التعاونية واحداً من هذه الوسائل (ILO, 2008, p9).

أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية فتشير سجلات وزارة العمل وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن الحركة التعاونية إلى أن عدد الجمعيات التعاونية قد وصل في العام ٢٠١١ إلى ٨٧٥ جمعية (مقابلة رقم ٣). وتصنف وزارة العمل هذه الجمعيات إلى جمعيات عاملة يبلغ عددها ٦٥٠ جمعية، وجمعيات غير عاملة وعددها ٢٢٥ جمعية، ووفقاً للوزارة فإن الجمعية العاملة هي الجمعية التي تمتلك وتنفذ مشروعا اقتصاديا، أو تمتلك ميزانية وتصدر كشوفات عنها، أو تعقد اجتماعات منتظمة وترفع تقارير إلى الوزارة بصورة منتظمة (مقابلة رقم ٥). إن هذه المعايير الثلاثة في التمييز بين الجمعيات العاملة وغير العاملة تشير إلى حقيقتين هامتين:

الأولى: أن ما يسمى بالجمعيات غير العاملة هي في الحقيقة جمعيات تم تسجيلها ومن ثم نسيانها ولا قيمة حقيقية لها، ويجب أن لا تحسب أصلا ضمن أعداد الجمعيات القائمة في فلسطين. إن هذا يعني أن عدد الجمعيات التعاونية الحقيقي في فلسطين هو ٦٥٠ جمعية وليس ٨٧٥. فإذا كانت أي جمعية تعاونية لا تمتلك مشروعا اقتصاديا خاصا بها، أو ليس لديها موازنة، أو لا تعقد اجتماعات دورية لأعضائها ولا تصدر أي كشوفات أو تقارير عن نشاطها، فماذا يستمر تسجيلها ضمن سجلات وزارة العمل؟ وما قيمة هذا التسجيل؟ خاصة أنها بحكم الجمعية المنتهية التي يجب تصفيتها فورا وفق أحكام القانون. صحيح أن الوزارة تصدر بين الحين

والآخر قرارات بتصفية جمعيات تعاونية غير فاعلة، لكن هذه العملية تتم بصورة بطيئة. وهناك العشرات من الجمعيات التعاونية المرشحة للتصفية (مقابلة رقم ٣، ٤، ٥). لكن لماذا لا تبادر الجمعيات التعاونية غير الفاعلة بحل وتصفية نفسها؟ وفي الإجابة على هذا السؤال تجدر ملاحظة أن الجمعية غير الفاعلة، هي إما جمعية كانت تمتلك مشروعا ونفذته وحققت أهدافها، أو أن تكون جمعية تأسست ولم تستطع تحقيق أهدافها، وفي كلتا الحالتين تبدو لجان إدارة مثل هذه الجمعيات غير مكثرثة لعقد اجتماع لحل نفسها أو حتى الطلب من وزارة العمل أن تتخذ إجراءات لتصفيتها، وفي كثير من الحالات فإن كثيراً من هذه الجمعيات تحرص على استمرار تسجيلها في وزارة العمل أملاً في الحصول على فرص تمويلية مستقبلاً كما سيتم إيضاحه بعد قليل (مقابلة ٣، ٤، ٥).

الثانية: أن تعريف الجمعية العاملة استناداً إلى المعايير الثلاثة المشار إليها، يجعل مفهوم الجمعية العاملة مفهوماً فضفاضاً وغير دقيق، فكيف يمكن أن تصنف الجمعية التعاونية التي لا تمتلك مشروعا اقتصادياً على أنها جمعية عاملة حتى لو كان لديها ميزانية أو تعقد اجتماعات دورية أو كلاهما. تقر وزارة العمل أن هذه المعايير بحاجة إلى مراجعة، وقد أشار وزير العمل إلى أن الوزارة ستعتمد تصنيفاً جديداً للجمعيات العاملة بحيث سيشير هذا التصنيف مستقبلاً إلى الجمعيات التي تمتلك مشروعا اقتصادياً، وتكون في وضع قانوني وإداري سليم (مقابلة رقم ١)، علماً أن مشروع القانون الجديد للتعاون اشترط ضمن ما اشترطه لتسجيل الجمعيات التعاونية الجديدة توفر مشروع تعاوني ذي جدوى اقتصادية (مشروع قانون التعاون، مادة ١٩).

أما بالنسبة لعدد أعضاء الجمعيات التعاونية فإن وزارة العمل تقر بعدم وجود رقم دقيق عنهم بسبب استمرار اعتماد الإدارة العامة للتعاون على طرق تقليدية، وعدم أتمتة قاعدة المعلومات المتوفرة لديها، وتقدر الوزارة أن هذا العدد قد يصل إلى نحو ٦٠ ألف عضو، وهذا الرقم يشمل أعضاء الجمعيات العاملة والجمعيات غير العاملة، فيما يقدر عدد أعضاء الهيئة العامة للجمعيات العاملة بـ ٥٠ ألف عضو (مقابلة رقم ٣، ٥). يعرض الجدول رقم (١) بيانات تتعلق بالجمعيات العاملة في فلسطين موزعة على المناطق الجغرافية الرئيسية، وعلى مجالات اختصاص هذه الجمعيات، ويلاحظ من الجدول (١) أنه رغم وجود خمسة أنواع من الجمعيات هي: الإسكان، والاستهلاكية، والحرفية، والخدمية، والزراعية، إلا أن الجمعيات الزراعية تشكل ٤٣% من مجموع الجمعيات، وهي تشكل مع جمعيات الإسكان ٨٢% من مجموع الجمعيات التعاونية. ويستنتج من الجدول رقم (١) أن ٩٠% من الجمعيات التعاونية تتواجد في الضفة الغربية، مما يشير إلى الضعف الشديد للحركة التعاونية في قطاع غزة التي لا تمتلك أكثر من ٧٦ جمعية تعاونية، أغلبها جمعيات إسكان (٦٧%) وجمعيات زراعية (٢٧%)، وهذا الضعف ناجم عن محدودية الثقافة التعاونية، والأوضاع الجيوسياسية، وعدم اهتمام الجهات الممولة بدعم الحركة التعاونية في قطاع غزة.

وفي الضفة الغربية يلاحظ ضعف الحركة التعاونية في منطقة جنوب الضفة الغربية رغم أن هذه المنطقة تمتلك النسبة السكانية الأكبر، حيث يشير الجدول (١) إلى تركيز الجمعيات في منطقة وسط الضفة ومن ثم شمال الضفة، حيث يتجاوز عدد الجمعيات في أي من منطقتي

الشمال والوسط ضعفي عددهم في الجنوب، مما يشير إلى سوء التوزيع الجغرافي للجمعيات التعاونية على مستوى الوطن.

جدول (١): توزيع الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين منتصف العام ٢٠١١.

المنطقة	جمعيات الإسكان	الجمعيات الحرفية	الجمعيات الإستهلاكية	الجمعيات الزراعية	الجمعيات الخدمية	المجموع
جنوب الضفة (الخليل، بيت لحم)	٣٠	٣	٦	٥٠	١٤	١٠٣
وسط الضفة (القدس، رام الله، اريحا)	١٢٤	١١	٧	٦٧	٤٥	٢٥٤
شمال الضفة (بـقـاـيـا محافظـات الضفة)	٤٧	٣	٣	١٤٠	٢٤	٢١٧
الضفة الغربية	٢٠١	١٧	١٦	٢٥٧	٨٣	٥٧٤
قطاع غزة	٥١		٢	٢١	٢	٧٦
المجموع	٢٥٢	١٧	١٨	٢٧٨	٨٥	٦٥٠

المصدر: وزارة العمل، ٢٠١١.

من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أنه إذا ما أخذت الزيادة في عدد السكان بين العهود الثلاثة (الأردن، إسرائيل، والسلطة الفلسطينية) فإن الإقبال والحماس للعمل التعاوني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ليس أحسن كثيراً - كمياً وكيفياً - مما كان عليه الحال زمن الإدارة الأردنية، أو حتى الاحتلال الإسرائيلي. هذا لا يعني أن الحركة التعاونية قد تراجعت زمن السلطة الفلسطينية إنما يعني أنها لم تتقدم كثيراً ولم تحقق قفزات ملموسة. وفي تفسير هذه الظاهرة رأى أغلب من تمت مقابلتهم من القطاع الحكومي أن إنشاء السلطة الفلسطينية قد أدى إلى استرخاء الحركة التعاونية، وأسقط حالة التحدي والمواجهة الناجمة عن الشعور بالخطر وعدم الأمن التي كانت تعيشها الحركة التعاونية تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأشاع ثقافة الإعتقاد على السلطة الفلسطينية في تلبية احتياجات الحركة التعاونية لتضاف إلى "ثقافة الاستجداء" القائمة. ويعتقد البعض أن التسييس الفصائلي للجمعيات التعاونية قد أدى إلى خلط الأولويات وتشتيت الجهود، والدفع بالحركة التعاونية في اتجاهات لا تتسجم مع الفكر التعاوني، وإضعاف سلطة وزارة العمل في تنفيذ القانون (مقابلة رقم ٥ و ٧).

فيما رأى بعض من تمت مقابلتهم من القطاع التعاوني نفسه أن الحركة التعاونية الفلسطينية قد وضعت آمالاً كباراً على السلطة الفلسطينية، وأن عدم تحقيق كل هذه الآمال قد أشاع حالة من الإحباط داخل الحركة التعاونية (مقابلة رقم ٦، ٩، و ١٠). إن العلاقة بين الحركة التعاونية والسلطة يجب أن تكون علاقة تكاملية، ومن المفترض أن تلعب السلطة دوراً داعماً للحركة التعاونية، وليس مهيمناً عليها. وفي الوقت الذي لا يتوقع فيه من السلطة تقديم مساعدات مالية مباشرة، وإنما تسهيلات مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات في الاستيراد والتصدير، وتحسين عملية التسويق، وخلق بيئة ملائمة لتطوير الحركة التعاونية، فإنه يتوقع من الحركة التعاونية المساهمة في عملية التنمية والإنتاج وخلق فرص العمل وكل هذا من شأنه مساعدة السلطة في مهامها (مقابلات ١١، ١٠، ٧، ٤، ٣، ٢، ١).

الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية

يوجد أربعة هياكل تنظيمية تشارك في قيادة الحركة التعاونية. وهي:

الجمعية التعاونية

وهي مؤسسة اقتصادية اجتماعية، تؤسس من ١٥ عضواً على الأقل، ويرتبط أعضاؤها طوعاً لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم المشتركة من خلال مساهمتهم الذاتية، وملكيتهم المشتركة، وإدارتهم ومراقبتهم الديمقراطية، وتمارس نشاطها بصفتها الاعتبارية. وللجمعية التعاونية "هيئة عمومية"، مكونة من جميع الأعضاء المساهمين في رأس مال الجمعية، وتقوم هذه الهيئة بانتخاب "لجنة إدارة الجمعية" من أجل إدارة أعمالها (مشروع قانون التعاون، المواد ١٣، ١٠). وقد أجاز مشروع القانون الجديد إنشاء ما يسمى (بالجمعيات التعاونية المركزية)، حيث يجوز لأربع جمعيات تعاونية على الأقل تعمل في نفس القطاع تأسيس جمعية تعاونية مركزية على ألا تزيد الجمعيات المركزية من نفس النوع في ذات القطاع عن جمعية مركزية واحدة في المحافظة الواحدة (مادة ١٣).

الاتحادات التعاونية القطاعية

الاتحاد التعاوني القطاعي هو اتحاد يؤسس عادة بما لا يقل عن سبع جمعيات تعاونية تعمل في نفس القطاع على مستوى الوطن، وللاتحاد هيئة عمومية، ومجلس إدارة منتخب من قبل الهيئة العمومية للاتحاد (مشروع قانون التعاون، مادة ١٣، ١٠). تتبع الجمعيات التعاونية في فلسطين حالياً لثمانية اتحادات قطاعية متخصصة (مقابلة رقم ٥) هي:

- اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون. أسس عام ١٩٦٦، ويضم ٢٦ جمعية (مقابلة ٦).
- الاتحاد التعاوني الزراعي. أسس عام ١٩٨٨، ويضم ١٧ جمعية (مقابلة رقم ٧).
- اتحاد تعاونيات الإسكان. أسس عام ١٩٩٩، ويضم ٥٠ جمعية (مقابلة رقم ٨).
- اتحاد الجمعيات التعاونية لمراقبة الحسابات. أسس عام ١٩٩٨، ويضم ٣٢ جمعية (مقابلة رقم ٩).

- اتحاد التعاونيات الإستهلاكية. أسس عام ١٩٩٩، ويضم ٦ جمعيات تعاونية (مقابلة رقم ١٠).
- اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف. أسس عام ٢٠٠٥، ويضم ١٢ جمعية (مقابلة رقم ١٠).
- اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية. أسس عام ٢٠٠٥، ويضم ١٥ جمعية.
- اتحاد جمعيات خدمات الإسكان التعاوني، وقد أسس عام ١٩٩٨.

الاتحاد التعاوني العام

إضافة على ذلك هناك اتحاد عام للاتحادات القطاعية التخصصية للجمعيات التعاونية الفلسطينية، وقد اشترط مشروع القانون أن يؤسس من خمسة اتحادات قطاعية على الأقل، وألا يكون هناك أكثر من اتحاد على مستوى الوطن. ويضم الاتحاد الحالي في عضويته ستة اتحادات، وللاتحاد العام هيئة تأسيسية مكونة من ٤٢ عضواً من ممثلي الاتحادات القطاعية بواقع ٧ أعضاء لكل اتحاد قطاعي، وهي تنتخب أمانة عامة لإدارة الاتحاد مكونة من رؤساء الاتحادات السبعة، يضاف إليهم خمسة أعضاء منتخبين (مقابلة رقم ١٤).

الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل

وهي الجهة الرسمية المشرفة على الجمعيات التعاونية، التي تقوم بالإشراف على تطبيق نصوص قانون التعاون، وهي المخولة بترخيص الجمعيات، والاتحادات، والاتحاد العام والإشراف عليها ومراقبة أدائها، ومدى التزامها بتطبيق القانون، وتقييمها والتحقق في شؤونها وتصفياتها وحلها استناداً إلى قانون التعاون الساري (مقابلة رقم ٤).

عرض لنتائج الدراسة

غياب البيئة القانونية المناسبة

لا يوجد حتى كتابة هذه الدراسة قانون تعاوني فلسطيني، حيث يطبق في الضفة الغربية قانون التعاون الأردني رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧، بينما يطبق في قطاع غزة قانون التعاون الانتدابي رقم ٥٠ لعام ١٩٣٣، وهذا يؤدي إلى ازدواجية المرجعية القانونية المطبقة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن القانونين المذكورين يعانيان من قدم نصوصهما، ووجود ثغرات في كليهما، ويفتقران إلى اللوائح والأنظمة المفسرة لهما، إضافة إلى عدم انسجامهما مع تطور المجتمع الفلسطيني، وتطور الحركة التعاونية الفلسطينية (مقابلة رقم ٤ و ٥).

أشارت وزارة العمل إلى أنها أعدت بعد حوار مستفيض مع جميع الأطراف ذات العلاقة مسودة قانون فلسطيني جديد يلبي احتياجات الحركة التعاونية، وينسجم مع تطور المجتمع الفلسطيني، ومع المعايير والتوجهات الدولية الخاصة بالعمل التعاوني، وخاصة توصيات منظمة

العمل الدولية رقم ١٩٣ والخاصة بتطوير التعاونيات (مقابلة رقم ٣). وقد تبنى مجلس الوزراء الفلسطيني مشروع القانون، وتم رفعه للرئيس الفلسطيني في تموز ٢٠١٠ للمصادقة عليه باعتباره صاحب الصلاحية في المصادقة عليه (مقابلة ١ و ٢).

ضعف الهياكل التنظيمية القائمة، وغياب القيادة الفاعلة

يعاني كل هيكل من الهياكل الإدارية للتعاونيات والتي تمت الإشارة إليها سابقاً من مشاكل إدارية وفنية ولوجستية تؤدي إلى إضعاف دوره في قيادة الحركة التعاونية، كما يلاحظ أيضاً ضعف التعاون بين هذه الهياكل نفسها، وداخل الجمعيات التعاونية نفسها، وبين الاتحادات القطاعية، وبين الجمعيات والاتحادات القطاعية، وضعف التعاون بين الاتحاد العام والاتحادات القطاعية، وتطور العلاقة بين لجان الإدارة وهيئاتها العمومية (المقابلات ٢، ٣، ٦، ٧، ٩ و ١٤)

فالإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل تعاني من نقص واضح في الموارد البشرية والمادية، وكادرها الحالي بحاجة إلى تدريب وإعادة تأهيل للقيام بدورها كما ينبغي، لأن ضعف هذه الإدارة يؤدي إلى ضعف تطبيق القانون، وقد أدت هذه الإشكاليات التي تواجهها الإدارة إلى تركيزها على متابعة القضايا الإجرائية والقانونية للتعاونيات، وعدم الاهتمام بالجوانب التطويرية للحركة التعاونية (مقابلة رقم ١، ٣). كما أن هذه الإدارة بطبيعتها وصفقتها المعنوية تمثل طرفاً واحداً هو القطاع الحكومي. وقد كان هذا الأمر دائماً مثار تحفظ في أوساط الحركة التعاونية، والباحثين والمهتمين. وهو يتنافى مع توصيات منظمة العمل الدولية بهذا الخصوص التي تؤكد على التمثيل الثلاثي (مقابلة رقم ٦، ٧، ٩ و ١١)، وهو الأمر الذي دفع إلى مراجعة هذا الأمر، وقد تم بعد نقاش تشاركي بين مختلف الجهات ذات العلاقة، والعديد من ورشات العمل، التوصية والتأكيد على أهمية تشكيل "هيئة عامة لتنظيم العمل التعاوني، بحيث تتمتع هذه الهيئة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ويكون لها موازنة خاصة من موازنة السلطة الفلسطينية، وتتبع لمجلس الوزراء، ويتولى إدارتها مجلس إدارة مكون من ممثلين من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والحركة التعاونية ونقابات العمال، وقد تم اقتراح إنشاء هذه الهيئة على هذه الصفة لتحل محل الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل وتمارس جميع صلاحياتها، ولتكون مسؤولة عن وضع السياسات، والإشراف على تطبيق الخطط المتعلقة بالحركة التعاونية (مقابلة رقم ١، ٢). ومن أجل تقوية هذه المؤسسة وتعزيز دورها فقد تم تضمينها في قانون التعاون الفلسطيني الجديد المقترح، حيث ذكرت في المواد من ٢- ١٢ والتي تشير إلى تأسيس هذه الهيئة، وتركيباتها وصلاحياتها والأحكام الضابطة لعملها (مشروع قانون الجمعيات التعاونية لسنة ٢٠١٠).

لكن يلاحظ أن إنشاء الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني كما نص مشروع القانون لن ينهي سيطرة القطاع الحكومي في الإشراف على الحركة التعاونية، وإنما سينهي تفرداً فقط. ورغم أن مشروع القانون يشير إلى أنها هيئة مستقلة إلا أن تفاصيل إنشاء الهيئة، ومراجعة نصوص القانون المقترح يشير إلى أنها ستبقى هيئة حكومية، بل ويشير إلى سيطرة غير مسبقة للقطاع الحكومي على الحركة التعاونية، وذلك للأسباب التالية:

إن مجلس إدارة الهيئة المقترحة مكون من ١٢ شخصا برئاسة وزير العمل، منهم ستة أعضاء من القطاع الحكومي. وأربعة أعضاء من الاتحاد التعاوني العام، وممثل عن أصحاب العمال، وممثل عن نقابات العمال مما يعني أن القطاع الحكومي سيحتفظ بالقدرة على توجيه القرارات بالاتجاه الذي يرغب به خاصة وأنه عند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يضم رئيس الجلسة.

خضوع ممثلي أصحاب العمل، ونقابات العمال لتأثير القطاع الحكومي بحكم أن تعيينهما في مجلس إدارة الهيئة يتم من قبل مجلس الوزراء مباشرة (مادة ٣ بند ١).

المصدر الرئيس لإيرادات الهيئة هو الموازنة المخصصة لها من قبل الحكومة، كما اشترط القانون المقترح موافقة مجلس الوزراء على أي هبات أو مساعدات أو تبرعات أو منح تأتي للهيئة (مادة ١٢).

خضوع الهيئة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية (مادة ٢)، وتعيين مدير الهيئة بقرار من مجلس الوزراء (مادة ٥)، وخضوع موظفي الهيئة لقانون الخدمة المدنية مما يعني أنهم موظفو حكومة (مادة ١٠).

أما الاتحادات النوعية التخصصية فليست أحسن حالا، حيث تشير الدراسات أن دور هذه الاتحادات شكلي ومحدد، ويلاحظ أن نسبة الجمعيات المنضوية تحت هذه الاتحادات لا يتجاوز ١٦% من مجموع الجمعيات، مما يعني أن بعض هذه الاتحادات القطاعية غير ممثلة لقطاعاتها، وعلى سبيل المثال فإن ١٧ جمعية فقط من أصل ٣٧٧ جمعية تعاونية زراعية منضمة للاتحاد التعاوني الزراعي، وهو ما يشكل نسبة لا تتجاوز ٤% من مجموع جمعيات هذا القطاع، كذلك الحال في اتحاد الإسكان التعاوني الذي لا تتجاوز نسبة الجمعيات المنضوية تحته ١٤% من مجموع جمعيات هذا القطاع البالغة ٢٩٨ جمعية. وأغلب الاتحادات لا تقدم موازنتها لوزارة العمل بشكل دوري بل إن بعضها لم يقدم أي موازنة منذ تأسيسه، ويوجد حاليا اتحادان من هذه الاتحادات في طور التصفية وهما اتحاد التعاونيات الاستهلاكية، واتحاد جمعيات خدمات الإسكان التعاوني (مقابلة رقم ٣، و ٥).

أما الاتحاد العام الحالي فيعاني من إشكاليات داخلية تجعله معطلا وغير فاعل. فمنذ جلسة انتخاب هذا الاتحاد الوحيدة التي تمت في تشرين الثاني ٢٠٠٩ لم يعقد الاتحاد أي جلسة بسبب الخلافات التي تعصف به، وما زال الاتحاد دون ميزانية أو مقر له، وخلال كتابة هذه الورقة أعلن ثلاثة اتحادات قطاعية منضوية تحت الاتحاد العام انسحابها منه، وهي الاتحاد التعاوني الزراعي، واتحاد الجمعيات التعاونية لمراقبة الحسابات، واتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير (مقابلة رقم ٦، و ١١)، ويبدو أنه لا مخرج من الوضع الحالي للاتحاد العام إلا بحله، وتنظيم انتخابات جديدة بعد تعديل النظام الداخلي للاتحاد بحيث يتم انتخاب الأمين العام من الأمانة العامة وليس من الهيئة العامة للاتحاد كما هو قائم حاليا (مقابلة رقم ٣).

غياب البناء المؤسسي

إن مراجعة تاريخية لبدائيات أغلب الجمعيات التعاونية يشير إلى أنها بدأت بطريقة عفوية وارتجالية دون دراسة مسبقة لمبررات التأسيس، وبيئة العمل، ودون خطة عمل أو مشروع اقتصادي أو إدراك واع لمبادئ الفكر التعاوني. وقد اعتمدت في إنشائها على مبادرات فردية كان وراءها شخص أو مجموعة قليلة من المبادرين، وتأثر تشكيلها بالانتماءات العشائرية والقبلية، والفصائلية والجهوية، والأجندات الخاصة لبعض المؤسسين الذين حرصوا على الاستمرار في السيطرة عليها، وهذا كله مخالف لروح العمل التعاوني وجوهره، وحيث إن الغالبية العظمى من الجمعيات لا يوجد فيها موظفون، فقد درجت لجان الإدارة على إدارة الجمعية بأنفسهم بغض النظر عن الخبرات التي يمتلكونها، مما أبقى مستقبل مثل هذه الجمعيات - ولو حققت نجاحا - مرهونا باستمرار وجود مثل هؤلاء الأشخاص (صرصور، ٢٠٠٩، ص ٧).

إن هذا النهج وإن حقق بعض النجاح في بعض الجمعيات. لم يؤد إلى بناء مؤسسة، ولا ساهم في استمراريتها، لذا ليس غريبا أن يكون العمر النشط لكثير من الجمعيات قصيرا، وأن ينتهي دور كثير من الجمعيات بانتهاء مشروعها الأوح الذي وجدت من أجله مثل جمعيات الإسكان التي انتهى كثير منها بعد حصولها على قروض أو منح لأعضائها. إن هذا ما يفسر وجود مئات الجمعيات المسجلة ولكنها مصنفة بأنها جمعيات غير فاعلة، وهو ما يفسر أيضا حقيقة أن أغلب ما يسمى بالجمعيات الفاعلة هي جمعيات حديثة العهد قد تم تسجيلها بعد العام ٢٠٠٠ (مقابلة رقم ٣ و ٥).

إن هذا السياق الذي تنشأ فيه التعاونيات يفسر افتقار أغلب الجمعيات التعاونية إلى قيادات تعاونية مدربة، وكوادر إدارية مؤهلة (Polat, 2009, p2)، وغياب النمو المهني للعاملين في الجمعيات من مجالس إدارة وموظفين، وعدم تطور أنظمة العمل الإدارية والمالية، وغياب تكنولوجيا المعلومات عن أغلب الإدارات، وعدم توفر قاعدة بيانات موحدة للتعاونيات وغيرها من الأساسيات الضرورية لحركة تعاونية متطورة. لذا تبدو الحاجة كبيرة لإنشاء معهد تدريب تعاوني للحركة التعاونية يوفر التدريب والمعرفة الفنية المتخصصة (مقابلة رقم ٣، ٦، ٧)، وإن تُعَدَّ ذلك أو كان بعيد التحقيق، فلا مناص من تطوير برنامج تدريبي للحركة التعاونية لتدريب كوادرها على برامج تتعلق بالتعامل مع القروض، والإدارة والتسويق، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، ومهارات الاتصال، والإعلام والعلاقات العامة، وتكنولوجيا المعلومات، والإرشاد القانوني، وإدارة المشاريع وبرامج لتوعية الأعضاء وتطوير مهاراتهم، وبرامج تدريب في مجال عمل الجمعية (مقابلة ٣).

التبعية في التمويل وقلته وسوء إدارته

نظرا للتعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني خصوصا في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وغياب سلطة مركزية محلية تقدم الخدمات الأساسية للسكان فقد تلقت الجمعيات الخيرية في تلك الفترة مساعدات سخية من عدة جهات مانحة عربية ودولية مثل اللجنة الأردنية

– الفلسطينية المشتركة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة أنيرا، والعديد من المنظمات الدولية والخاصة، فربما خدم هذا التدفق المالي أهدافاً أنية، وأنجز العديد من المشاريع، لكنه على المدى الطويل أفسد الحركة التعاونية، وساهم في شيوع ما يمكن أن نسميه "ثقافة الاستجداء" التي ما زالت سائدة، (مقابلة رقم ١٠٣، ٧، ١٠، ١٣)، فكان الأمل في الحصول على مثل هذا التمويل هو الدافع لإنشاء عشرات الجمعيات التعاونية، والتي لم تحرك ساكناً تجاه أي نشاط تعاوني بسبب إخفاقها في الحصول على تمويل، وعلى سبيل المثال فقد لاحظ (Sarsour, 2008) أن هذا العامل كان هو الدافع الأقوى وراء إنشاء الجمعيات التعاونية النسوية التي شجعت جهات تمويلية عدة لإنشاءها من خلال تخصيص موازنات لدعم مثل هذه الجمعيات.

إن ثقافة الاستجداء هذه تتناقض مع الفكر التعاوني الأصلي الذي يركز على الموارد المحلية، والاعتماد على الذات، وهي ثقافة لا طائل منها وخاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتحول اهتمامات الممولين إلى قطاعات أخرى. ومن المهم محاربة هذه الثقافة لأنها لن تؤدي إلى النهوض بالحركة التعاونية على أساس مؤسسي ومستديم، ولن تساهم في التحفيز الذاتي لأعضاء الحركة التعاونية. يشار بهذا الخصوص إلى أن الدراسة التي قامت بها منظمة العمل الدولية قد أكدت على "أن العوامل الداخلية للجمعيات التعاونية المبنية على القيادة الجماعية الطموحة، ووجود فكرة مشروع اقتصادي يجتمع عليه الأعضاء ويرتبط بعملهم أو معيشتهم وله فرصة النجاح ووجود خبرات إدارية وفنية عند أعضاء الجمعية أو العاملين هي أهم من العوامل الخارجية في بناء جمعيات تعاونية فاعلة" (ILO, 2008, p4).

إن هذا لا يعني محاربة الدعم الخارجي للجمعيات التعاونية، أو الدعوة لرفضه وعدم التحري عنه، ففي ظل السلطة الفلسطينية ما زالت بعض الجهات مثل الحركة التعاونية السويدية وغيرها من الجهات تقدم بعض المساعدات لبعض الاتحادات أو الجمعيات، لكنه ليس بالحجم الذي كان عليه قبل نشوء السلطة الفلسطينية، وما زالت بعض الجهات التمويلية على استعداد لدعم الحركة التعاونية، إنما يعني أن يكون الحصول على دعم خارجي هو أحد استراتيجيات التمويل، وليس الاستراتيجية الوحيدة لعمل الجمعية التعاونية أو الاتحاد. وهناك فرق بين إنشاء جمعية تعاونية بهدف استقطاب التمويل، وبين أن تستقطب جمعية قائمة أصلاً وناجحة تمويلاً خارجياً محتملاً (مقابلة رقم ٢، ٣، ١٠).

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الجمعيات لم تظهر شفافية في إدارة التمويل الخارجي الذي حصلت عليه، ولم تلتزم أو تلزم أعضاءها بشروط التمويل. على سبيل المثال قدمت اللجنة الفلسطينية – الأردنية المشتركة قروض إسكان لأكثر من ٤٥ جمعية إسكان، واستفاد من هذه القروض حوالي ١٥٠٠ عائلة، وقد وصل إجمالي هذه القروض إلى ١٠ ملايين بالدينار الأردني، لم يسدد أغلبها حتى الآن، علماً أن مثل هذا المبلغ إذا ما تم جمعه قد يكون أساساً لتفعيل الحركة التعاونية، أو إطلاق مشاريع تعاونية دوار (Obeidat, 2005, p27).

إن أكثر الجوانب غموضاً في الحركة التعاونية هي الجوانب المالية، فكثير من الجمعيات تتعامل بحساسية مع هذا الأمر، ولا تقدم بياناتها المالية إلى وزارة العمل في الوقت المناسب، وبعضها لا يقدم أي بيانات، وكثيراً مما يقدم يفقد للدقة والوضوح، وقد عانت الحركة التعاونية وما زالت من غياب سياسات التمويل، والتأرجح في موارد تمويلها بسبب اعتمادها المفرط على المساعدات الخارجية غير الثابتة (مقابلة رقم ٣، ١)، وأشار بعض الباحثين إلى "نقص هائل في المعلومات الموثقة بهذا الخصوص، وعدم توافق بين ما هو موجود، خاصة فيما يتعلق بقيمة المنح المقدمة، والقروض المتركمة على التعاونيات، وأعضائها منذ أمد بعيد" (قادوس، ٢٠٠٩، ص ٣).

تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم التمويل الدولي للحركة التعاونية، وقنواته وأساليبه وتأثيراته ما زال مجهولاً، وهناك حاجة إلى دراسة معمقة تسبر غور هذا الجانب ونأمل أن ينبري لها باحث من أهل الاختصاص.

محدودية العائد الاقتصادي للقطاع التعاوني

يشكل الدافع الاقتصادي أحد الدوافع الرئيسة لتشكيل الجمعيات التعاونية، ويتوقع من الجمعيات التعاونية أن تساهم في تحسين أوضاع منتسبيها، وخلق فرص عمل جديدة، وتشجيع الإنتاج الأمر الذي من شأنه أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والإنتاج، والحد من البطالة.

بيد أنه من الملاحظ أن هذه المساهمة ضعيفة حالياً، فمعظم الجمعيات التعاونية تعتبر جمعيات صغيرة من حيث عدد أعضائها ومن حيث رأس مالها، والنشاطات التي تقوم بها محدودة وأحياناً تكون أحادية، ويلاحظ أن حوالي ٧٠% من الجمعيات التعاونية لا يتجاوز عدد هيئاتها العامة ١٠٠ عضو، وأن حوالي ٨٠% من الجمعيات التعاونية قد عقدت ٣ اجتماعات أو أقل فقط لهيئتها العامة خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ وهذا مؤشر مهم يشير إلى ضعف تفاعل لجان الإدارة مع هيئاتها العامة، ويلاحظ أيضاً أن ٥٥% من الجمعيات التعاونية ليس لديها أي موظف، و ٢٤% منها لديها موظف واحد أو إثنان، في حين لا تتجاوز نسبة الجمعيات التعاونية التي لديها ٣ موظفين أو أكثر ٢١% من الجمعيات (ILO, 2008, p 32-36)، مما يعني محدودية فرص العمل المتاحة في القطاع التعاوني، وأن التعاونيات بوضعها الحالي لا تخلق فرص عمل، علماً أن نشر التعاونيات والتوسع بها هو أحد الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه مشاكل البطالة للحد منها.

لا توجد إحصائيات تشير إلى مدى مساهمة التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي، لكن كل الدلائل تشير إلى ضعف هذه المساهمة ومحدوديتها.

ضعف مشاركة المرأة في العمل التعاوني

رغم أن بداية تشكيل التعاونيات النسائية تعود إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي حيث تشكلت أول جمعية نسائية في مخيم قلنديا بتشجيع من وكالة الأنثروا، ورغم وجود ٥٤ جمعية تعاونية نسوية والتي بلغ عدد أعضائها ٧٢٨٧ عضوة، جميعها تشكلت في ظل السلطة

الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٩، وتشكيل الاتحاد التعاوني لجمعيات التوفير والتسليف في العام ٢٠٠٥ وهو الاتحاد النسوي الوحيد، ومشاركة النساء في أكثر من ٦٥ جمعية تعاونية أخرى (مختلطة) والتي هي ليست حصراً عليهن، رغم كل هذا ما تزال مشاركة النساء محدودة، وما زال صوتهن داخل الحركة التعاونية ضعيفاً، فهن يشكلن أقل من ٢٠% من عدد أعضاء الجمعيات التعاونية. كما أن عدد الجمعيات النسوية إلى مجموع الجمعيات التعاونية ما زال قليلاً (٩%)، بينما لا تتجاوز نسبة النساء في مجالس إدارة الجمعيات المختلطة ٣١% (مقابلة رقم ٣).

ضعف الوعي التعاوني، ومحدودية انتشار الفكر التعاوني

أشار أغلب الذين تمت مقابلتهم إلى أن المعرفة العامة والوعي الشعبي بأهمية الحركة التعاونية محدود جداً، ويحتاج إلى تجذير وتعميم على قطاعات أوسع من الجمهور. فمستوى الوعي بالفكر التعاوني والمبادئ التعاونية محدود جداً، ومستوى الالتزام به في الممارسة أقل محدودية، لا بل إن بعض الممارسات التي تقوم بها بعض الجمعيات التعاونية تتناقض مع الفكر التعاوني مباشرة (مقابلة رقم ٧، ٦، ٢، ١١، ٩، ١٤).

ويعتقد أغلب من تمت مقابلتهم أن تعزيز العمل التعاوني، يتطلب نشر الفكر التعاوني، وتعزيز الإيمان به وممارسته بطريقة سليمة، بحيث يصبح جزءاً من الثقافة السائدة والموروث الحضاري، وأن تعميم الوعي التعاوني يجب أن يكون عملية منهجية تتم في الأسرة والمدرسة والجامعة وفي البيئة المحيطة، وأن المناهج الدراسية يجب أن تضمن مواداً تساعد في نشر المبادئ التعاونية ودعم تطبيقاتها، فالتعاون ممارسة وليس أفكاراً ونظريات، ويحتاج لجهود منظمة وتراكمية لتعزيزه ونشره (مقابلة رقم ١٢، ١٠، ٨، ٣، ١).

التوصيات

إن هذه الدراسة واعتماداً على وجهات نظر الفئة المستهدفة فيها تشير إلى أن الحركة التعاونية إذا ما تم النظر إلى واقعها الحالي فإنها تعيش أزمة تعيق تقدمها، وربما تهدد مسيرتها. وقد ناقشت نتائج هذه الدراسة بعض مظاهر هذه الأزمة، لكن إذا ما تم النظر إلى المستقبل، وإلى الجهود المبذولة خلال السنتين الأخيرتين على الصعيدين الحكومي والتعاوني، فإنه يمكن القول أن الحركة التعاونية تمر حالياً بمرحلة انتقالية هامة يمكن أن تؤسس لتصويب أوضاعها، وإعادة تفعيلها لتأخذ دورها الطبيعي في تنمية الأفراد والمجتمع.

يمكن الإشارة إلى النقاط الخمس التالية التي حددها من تمت مقابلتهم من صانعي السياسات كمحاور أساسية لاستنهاض العمل التعاوني، والخروج من الأزمة التي يعيشها هذا القطاع حالياً:

أهمية الاستنهاض التشاركي للقطاع التعاوني

نظراً للأهمية الحيوية لقطاع التعاون، فإن تطويره واستنهاضه، وإتاحة الفرصة له لممارسة دوره الكامل في عملية التنمية الشاملة، وكقطاع وسيط بين القطاعين العام والخاص يجب أن يُعطى أولوية وطنية، ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أهمية "الاستنهاض

التشاركي" لهذا القطاع بحيث لا يبقى استنهاضه من مسؤولية الحركة التعاونية وحدها، أو الحكومة أو غيرها من الجهات ذات العلاقة، إنما هي مسؤولية يتشارك فيها جميع الأطراف أصحاب العلاقة. وحيث إن الحكومة هي الطرف الأكثر تأثيراً على الحركة التعاونية، فإن ذلك يلقي عليها مسؤولية وضع السياسات وتعزيز الممارسات التي من شأنها تشجيع كل الأطراف ذوي العلاقة على الانخراط الإيجابي في تطوير الحركة التعاونية (مقابلة ١، ٣، ٧، ٩، ١٠).

توفير بيئة قانونية مناسبة

وهذا يقتضي الإسراع في المصادقة على قانون التعاون الفلسطيني الجديد المقترح، ووضع اللوائح التنفيذية المساندة اللازمة له، ووضع القانون ولوائحه التفسيرية موضع التطبيق، وتشكيل الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني التي نص عليها القانون المقترح لتحل بدل الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل في الإشراف ومتابعة الحركة التعاونية (مقابلة ١، ٣، ٤، ٥، ٨، ١٠).

إن المصادقة على القانون الجديد ووضع موضع التطبيق من شأنه أن يبعث الحياة في الهياكل التعاونية التي هُرمّت، من خلال توفير الغطاء القانوني الملزم لتنظيم الانتخابات للهيكل التعاونية المختلفة، وتفعيل الممارسة الانتخابية الديمقراطية المنتظمة والدائمة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع بقيادات شابة ومتحمسة إلى قيادة الحركة التعاونية، من أجل إعادة بناء هذه الحركة، وتأهيلها لممارسة دورها الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخلق فرص العمل (مقابلة رقم ٣، ٦، ١٤).

أهمية دعم الهياكل التنظيمية التعاونية القائمة

إن الحركة التعاونية بحاجة إلى قيادة مدربة تدريباً جيداً قادرة على قيادة الحركة التعاونية نحو تحقيق أهدافها، وكادر وظيفي مطلع على التجارب العالمية التعاونية، لذا من الأهمية بمكان استقطاب كفاءات مؤهلة للعمل في الحركة التعاونية، وإنشاء المعهد التعاوني الذي أشار إليه قانون التعاون المقترح في المادة رقم ٥ من أجل تطوير قدرات الكوادر البشرية الموجودة حالياً، وتحسين الأداء الفني للجمعيات مع ما يتطلب ذلك من تطوير للأنظمة الإدارية والمالية، وتطوير القدرات الإدارية والمالية ومهارات الاتصال للكوادر البشرية المتاحة من مجالس إدارات وعاملين، وتحسين عمليات وآليات الإشراف على الجمعيات التعاونية (مقابلة ٢، ٥، ٦، ٧).

تعزيز العائد الاقتصادي للحركة التعاونية

إن تحويل الجمعيات التعاونية إلى وحدات اقتصادية منتجة يتطلب قيام هذه الجمعيات على فكرة تنفيذ مشروع أو أكثر بجوهر اقتصادي واضحة، وتعزيز مشاركة ومساهمات أعضاء الجمعيات التعاونية في مشاريعها ونشاطاتها، وتعزيز الإقراض الميسر، وتسهيل وصول منتجات الجمعيات للأسواق، وأهمية زيادة رأس المال التشغيلي للجمعيات التعاونية، وزيادة فرص العمل المتاحة بصورة ملحوظة، وأهمية دعم مشاريع تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتخفيض كلفة الإنتاج، والرقابة على جودة المنتجات التعاونية، وتوفير مصادر تمويل ثابتة للحركة التعاونية، وإنشاء صندوق التنمية التعاوني الذي أشار إليه قانون التعاون المقترح في المادة رقم

٥ من أجل توفير الدعم المالي للحركة التعاونية، وتشجيع إنشاء بنك تعاوني لتمويل الجمعيات التعاونية (مقابلة رقم ١، ٣، ٦، و٩).

نشر الثقافة التعاونية

إن تعميم الفكر التعاوني، ونشر الثقافة التعاونية، والعمل على إحداث وعي مجتمعي بأهمية العمل التعاوني هو عملية تراكمية ومستمرة، ومن أجل تحقيق ذلك يقترح القيام بحملات جماهيرية لنشر الفكر التعاوني، وتشجيع ظهور باحثين تعاونيين، ومكتبة تعاونية، وإعلام تعاوني، وصحافة تعاونية، وإنشاء قاعدة معلومات موحدة للتعاونيات، وعقد مؤتمرات وورشات عمل وندوات تعاونية، وإصدار منشورات ومطبوعات حول الحركة التعاونية (مقابلة رقم ٢، ٥، ١١، ١٤).

المراجع والمصادر

مصادر منشورة

- ابو ليد، عثمان. وآخرون. (٢٠٠٠). "أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين. دراسة ميدانية". وحدة التنمية التعاونية. الاتحاد التعاوني الزراعي. فلسطين.
- السكري، زياد. (٢٠١٠). "إتجاهات الإصلاح والتطوير في التعاونيات". ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول: دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية دمشق. ٢٣-٢٥ نوفمبر. منشورات منظمة العمل الدولية.
- صوالحة، مجيد. (٢٠٠٦). "احتضنتها جمعية التنمية الزراعية. جمعيات التوفير والتسليف النسوية التعاونية مسيرة عطاء وتأسيس لاقتصاد ريفي مستقر". البوابة العربية للتمويل الأصغر.

<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/23516>.
15.08.2007

- عبد الظاهر، أحمد. (٢٠١٠). "الدور الإقتصادي والإجتماعي للتعاونيات". ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول: دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية دمشق. ٢٣-٢٥ نوفمبر. منشورات منظمة العمل العربية.
- عبد الظاهر، أحمد. (٢٠١٠). "التعاونيات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي". ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول: دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية دمشق. ٢٣-٢٥ نوفمبر. منشورات منظمة العمل العربية.

- عدوان، يوسف. ونوفل، سارة. (٢٠١٠). "الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية. الواقع وسبل التطوير". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله.
- مركز التعليم المستمر. (٢٠٠٣). "مراجعة تقييمية لجمعيات التسليف والادخار". (التقرير النهائي). جامعة بيرزيت. فلسطين.
- وزارة العمل. (٢٠١٠). "مشروع قانون الجمعيات التعاونية لسنة ٢٠١٠". رام الله. فلسطين.
- وزارة العمل. (٢٠١١). "الخطة الاستراتيجية للقطاع التعاوني ٢٠١١ - ٢٠١٤". رام الله. فلسطين.

ب. مصادر غير منشورة

- البر غوثي، عبد الحميد. (٢٠٠٩). "التشريعات التعاونية الفلسطينية. الواقع والمنظور". ورقة مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله. فلسطين.
- حنني، فؤاد. (٢٠٠٨). "دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. فلسطين.
- صرصور، شوكت. (٢٠٠٩). "قضايا واستراتيجيات بناء قدرات الجمعيات التعاونية الفلسطينية. نحو أداء تعاوني متميز". ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله. فلسطين.
- قادوس، ناصر. (٢٠٠٩). "تمويل الجمعيات التعاونية ودور الاتحادات التعاونية الفلسطينية والمؤسسات الداعمة في تطور الحركة التعاونية". ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله. فلسطين.
- كسبري، رنا. (٢٠٠٨). "التحديات الإدارية والمالية التي تواجه جمعيات التوفير والتسليف النسوية التعاونية في فلسطين". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. فلسطين.
- Dogarawa, A. (2010). "The Role of Cooperative Societies in Economic Development" Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1622149>.
- International Co-operative Alliance –ICA. (2011). Statistical Information on the Co-operative Movement, <http://www.ica.coop/coop/statistics.html>.

- International Labour Organization –ILO. (2008). Assessment of the Palestinian Cooperatives Sector (First Draft). Ramallah. Palestine.
- Obeidat, A. (2005). Palestinian Cooperative Development, history, current situation, and recommendations. Funded by UNDP, Jerusalem.
- Philip, k. (2003). "Co-operative in South Africa: Their Role in Job Creation and Poverty Reduction". South Africa. South Africa foundation.
- Polat, H. (2009). Reforming the Palestinian Cooperative: Cooperative Development Policy and Implementation Strategy. International labour Organization. Jerusalem. Palestine.
- Polat, Huseyin. (2010). "Cooperatives in the Arab World: Reaffirming their validity for regional and local development". Background Paper discussed in ILO Sub-Regional Workshop. Beirut. 23-26 November 2010.

المشاركون في المقابلات شبه المنتظمة

رقم المقابلة	الاسم	الوظيفة	المؤسسة
١	د. أحمد مجدلاني	وزير العمل	وزارة العمل
٢	د. حسن الخطيب	وكيل وزارة العمل	وزارة العمل
٣	غازي أبو ظاهر	مدير عام التعاون	وزارة العمل
٤	بثينة سالم	المستشار القانوني للوزارة	وزارة العمل
٥	جهاد الشروف	خبير قانوني تعاوني	وزارة العمل
٦	ربحي بكر	رئيس الاتحاد	اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون
٧	فياض فياض	مدير الاتحاد	الاتحاد التعاوني الزراعي
٨	تميم الريماوي	رئيس الاتحاد	اتحاد تعاونيات الإسكان
٩	يوسف جبريل	رئيس الاتحاد	اتحاد الجمعيات التعاونية لمراقبة الحسابات
١٠	عبد الكريم سباعرة	رئيس الاتحاد	اتحاد التعاونيات الاستهلاكية
١١	سهام عباسي	رئيس الاتحاد	اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف
١٢	فوزي راضي	رئيس الاتحاد	اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية
١٣	عبد المنعم حمدان	رئيس الاتحاد	اتحاد جمعيات خدمات الإسكان التعاوني،
١٤	باسم قدورة	الأمين العام	الاتحاد العام للجمعيات التعاونية